

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/67/439/Add.1)]

٢١٨/٦٧ - تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وقراراتها السابقة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)،

وإذ تقر بأن للسياسات المالية العامة تأثيرا كبيرا في النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتم تحقيقها في جميع البلدان على جميع مستويات التنمية،

وإذ تشدد على ضرورة تحسين نوعية السياسات المالية العامة وكفاءتها وفعاليتها،

وإذ تسلّم بأنه يمكن أن يكون لكفالة الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة دور بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار المالي والحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المنصف والتنمية المستدامة،

وإذ تسلّم أيضا بأنه ينبغي تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة بطريقة تتسق مع الظروف القطرية والتشريعات الوطنية المختلفة،

١ - تحيط علما بالمبادرة العالمية لشفافية المالية العامة ومبادئها السامية المتعلقة بالشفافية والمشاركة والمساءلة لعام ٢٠١٢^(٢)؛

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) تحت رعاية حكومتي البرازيل والفلبين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشراكة الدولية من أجل الموازنة.



٢ - تشجع الدول الأعضاء على تكثيف جهودها من أجل تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة، بطرق منها النظر في تطبيق المبادئ التي حددتها المبادرة بشكل طوعي؛

٣ - تشجع أيضا الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على النهوض بالمناقشات المتعلقة بالمضي قدما في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إدارة السياسات المالية العامة على نحو شفاف يقوم على المشاركة ويخضع للمساءلة؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى تشجيع التعاون بين جميع الجهات المعنية وتبادل المعلومات فيما بينها لمساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتحقيق الشفافية والمشاركة والمساءلة في السياسات المالية العامة.

الجلسة العامة ٦١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢